الأمم المتحدة

A/59/L.58

الجمعية العامة

Distr.: Limited
14 January 2005
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٣٩ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

الاتحاد الروسي، أذربيجان، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أندورا، إندونيسيا، أوزبكستان، إيران (جمهورية – الاسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، بروني دار السلام، بلجيكا، بيلاروس، تايلند، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الدانمرك، سري لانكا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السويد، صربيا والجبل الأسود، الصومال، الصين، طاجيكستان، فرنسا، الفلبين، فييت نام، قبرص، كازاخستان، كمبوديا، كندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ماليزيا، المغرب، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، موناكو، ميانمار، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، اليابان، اليونان: مشروع قرار*

تعزيز الإغاثة الطارئة والاصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٦/١٨٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٥٧/١٥٢ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٥٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢١٤ و ٥٨/٢١٥ المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر

* سيكون من الضروري، كي تتمكن الجمعية العامة من النظر في مشروع القرار هذا، إعادة عملية النظر في البند ٣٩ من جدول الأعمال.

140105 140105 05-20855 (A)
0520855

٢٠٠٣ و ٢٥/٥٨ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١٢/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٣١/٥٩ و ٢٣٣/٥٩ المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تعرب عن خالص تعازيها ومواساتها لضحايا وأسر وحكومات وشعوب الدول التي نُكبت بخسائر فادحة في الأرواح وبأضرار اقتصادية واجتماعية وبيئية هائلة نتيجة كارثة تسونامي التي لم يسبق لها مثيل والتي عصفت بالمحيط الهندي وبمناطق جنوب شرق آسيا في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تشيد بالاستجابة والدعم الفوريين وبالتبرعات والمساعدات السخية المقدمة من المجتمع الدولي، والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد، إلى جهود الإغاثة والاصلاح والتعمير التي تعكس روح التضامن والتعاون الدوليين على التصدي لهذه الكارثة،

وإذ تشيد أيضا بالدور الرائد الذي تقوم به الدول المتأثرة بالكارثة والدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في التصدي للكارثة وإذ تقر بأهمية التعاون في سبيل تعبئة المساعدة الدولية وتنسيقها وتقديمها على نحو فعال في مرحلة الإغاثة الطارئة،

وإذ ترحب بالإعلان المتعلق بالعمل من أجل تعزيز الإغاثة الطارئة والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي[(١)] المعتمد في الاجتماع الاستثنائي الذي عقده زعماء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في أعقاب الزلزال وأمواج تسونامي، في جاكارتا في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وبالتبرعات التي تعهدت البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية بتقديمها إلى البلدان المتأثرة،

وإذ ترحب أيضا بإطلاق الأمين العام النداء العاجل المتعلق بزلزال المحيط الهندي – أمواج تسونامي لعام ٢٠٠٥[(٢)] بغية الاستجابة للاحتياجات العاجلة والفورية للمجتمعات المتأثرة بشدة بالزلزال وبأمواج تسونامي، وبنتائج الاجتماع الوزاري، المعقود في جنيف في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وإذ ترحب بالإعلان الصادر في الآونة الأخيرة عن الدائنين في نادي باريس بأنهم لن يطلبوا سداد مدفوعات الديون من البلدان المتأثرة التي ستطلب مثل ذلك التيسير، ريثما يقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإجراء تقييم تام لاحتياجاتها المتعلقة بالتعمير والتمويل، وكذلك بالمبادرات التي اتخذتها بعض البلدان في هذا الصدد،

---

(١) A/59/669، المرفق.

(٢) إندونيسيا وسري لانكا وسيشيل والصومال وميانمار وملديف.

وإذ ترحب أيضا بقيام الأمين العام بتعيين منسق خاص كي يقوم بتنسيق عمليات الإغاثة الطارئة الدولية دعما لبرامج الطوارئ الوطنية التي تنفذها البلدان المتأثرة بكارثة أمواج تسونامي والمشمولة بالنداء العاجل،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على الأجلين المتوسط والطويل التي ستحدثها الكارثة في البلدان المتأثرة،

وإذ تشدد على الحاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات للحد من المخاطر وإدماجها، حيثما يكون مناسبا، في الخطط الإنمائية الوطنية، لا سيما من خلال تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بغية تعزيز قدرة السكان على التكيف في أثناء الكوارث وخفض حدة المخاطر عليهم وعلى مصادر رزقهم وعلى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والموارد البيئية،

وإذ تقر بأن تشكيل مؤسسات وآليات وقدرات أقوى، بما في ذلك على مستوى المجتمعات المحلية، يكون من شأنها بناء القدرة على التكيف في مواجهة المخاطر والكوارث، أمر لا غنى عنه في خفض مخاطر الكوارث على السكان وقلة مناعتهم إزاءها، بما في ذلك نظام التأهب للكوارث وتخفيف حدتها والإنذار المبكر بها على جميع المستويات،

وإذ تذكر بالحاجة إلى مواصلة الالتزام بمساعدة البلدان والشعوب المتأثرة، لا سيما أقل الفئات مناعة إزاء الكوارث، كي تتعافى تماما من الآثار الكارثية والصدمات النفسية الناجمة عن الكارثة، بما في ذلك مساعدتها فيما تبذله من جهود في الأجلين المتوسط والطويل في مجالي الإصلاح والتعمير، وإذ ترحب بتدابير المساعدة الحكومية والدولية في هذا الصدد،

وإذ تشدد على أن الحد من الكوارث، بما في ذلك تقليص قلة المناعة إزاء الكوارث الطبيعية هو عنصر هام يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ ترحب بعقد المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث في كوبي، هيوغو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بهدف استكمال الإطار الإرشادي المتعلق بخفض حدة الكوارث خلال القرن الحادي والعشرين،

وإذ تحيط علما أيضا بنتائج الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في موريشيوس في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛

وإذ تشدد على أهمية النهوض بتطبيق خطة جوهانسبرغ للتنفيذ[٣] والأحكام ذات الصلة منها بقلة المناعة إزاء الكوارث وتقييم مخاطرها وإدارتها،

وإذ تشدد على أهمية إقامة شراكة، بناء على طلب قيادة البلد المعني وبالتعاون معها، تضم البلدان المانحة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، فضلا عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، لدعم البرامج الوطنية المتعلقة بالإصلاح والتعمير في كل من البلدان المتأثرة،

وإذ تشدد أيضا على أهمية التعاون الدولي على دعم الجهود التي تبذلها الدول المتأثرة في التصدي للكوارث الطبيعية في جميع المراحل، بما في ذلك مرحلة الوقاية منها والتأهب لها والتخفيف من حدتها والانتعاش والتعمير بعدها، وكذلك على تعزيز قدرة البلدان المتأثرة على التصدي للكوارث،

١ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وآثارها المتعاظمة في السنوات الأخيرة التي أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح وعواقب سلبية طويلة الأجل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالنسبة إلى المجتمعات الضعيفة في جميع أرجاء العالم، لا سيما في البلدان النامية؛

٢ - **تشدد على ضرورة** مواصلة المجتمع الدولي تركيزه على ما بعد مرحلة الإغاثة الطارئة الحالية، وذلك من أجل استدامة الإرادة السياسية اللازمة لدعم جهود الإصلاح والتعمير وتخفيف حدة المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل التي تقودها حكومات البلدان والمجتمعات على جميع المستويات؛

٣ - **ترحب** بالتعاون الفعال بين الدول المتأثرة، والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والبلدان المانحة، والمؤسسات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني في مجال تنسيق الإغاثة الطارئة وتقديمها، وتشدد على الحاجة إلى مواصلة ذلك التعاون وتقديم الإغاثة على مدار عمليات الإغاثة الجارية وجهود الإصلاح والتعمير، بطريقة يكون من شأنها خفض قلة المناعة إزاء المخاطر الطبيعية مستقبلا؛

٥- **ترحب** بالجهود المتزايدة الرامية إلى مواصلة تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يختص بنقل الموارد والاستفادة منها؛

---

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعين ممثلا خاصا كي يتولى القيام بأمور منها العمل على استدامة الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي لدعم جهود الإصلاح والتعمير وخفض حدة المخاطر على الأجلين المتوسط والطويل التي تقودها حكومات البلدان المتأثرة على جميع المستويات؛

٧ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يستطلع الوسائل الكفيلة بزيادة تعزيز قدرات الاستجابة السريعة لدى المجتمع الدولي للقيام بجهود الإغاثة الإنسانية الفورية، مع البناء على الترتيبات القائمة والمبادرات الجارية، بما في ذلك النظر في ''الترتيبات الاحتياطية'' تحت رعاية الأمم المتحدة؛

٨ - **تدعو** البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي أن يقوما، بالتعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى والأمم المتحدة، بعقد اجتماع يحضره أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المتأثرة، للتصدى لاحتياجات البلدان المتأثرة المتوسطة والطويلة الأجل في مجال الإصلاح والتعمير؛

٩ - **تسلم بأهمية** القرار الذي اتخذته رابطة أمم جنوب شرق آسيا بإنشاء آليات إقليمية معنية بالوقاية من الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها وتشجع على قيام تعاون إقليمي في هذا الصدد، وتحث البلدان المانحة والمنظمات الدولية، وكذلك المؤسسات الأخرى ذات الصلة، على تقديم المساعدة المالية والتقنية، حيثما يكون ذلك مناسبا؛

١٠ - **تسلم أيضا** بأهمية تعزيز تثقيف الجمهور وزيادة وعيه وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية في جهود الوقاية من الكوارث والتأهب لها، لا سيما على الصعيد المحلي، فضلا عن الحاجة الماسة إلى تطوير وتعزيز القدرة الوطنية والإقليمية على الوصول إلى التكنولوجيا والمعارف لاستخدامها في بناء وإدارة نظام إقليمي للإنذار المبكر، وفي إدارة الكوارث من خلال الجهود الوطنية والإقليمية، وكذلك من خلال التعاون الدولي والشراكات؛

١١ - **تشدد** على الضرورة الملحة لإنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر، لا سيما بتولد أمواج تسونامي، في المحيط الهندي وفي مناطق جنوب شرق آسيا وتلاحظ الاهتمام الذي أبدته بعض الحكومات والهيئات والمنظمات، بما في ذلك المركز الآسيوي للتأهب للكوارث، بدعم إقامة هذا النظام؛

١٢ - **ترحب** بالاقتراح الداعي إلى عقد اجتماع وزاري إقليمي بشأن التعاون الإقليمي على إقامة نظام للإنذار المبكر بتولد أمواج تسونامي، في تايلند في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛

١٣ - **ترحب** باقتراح ألمانيا استضافة مؤتمر دولي ثالث للإنذار المبكر، يتناول المجموعة العريضة الكاملة من المخاطر الطبيعية، مع التركيز على التنفيذ العاجل لنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المائية - المناخية والجيولوجية العالمية النطاق؛

١٤ - **ترحب أيضا** باعتزام المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث مناقشة مسألة وضع نظام عالمي للإنذار المبكر بتولد أمواج تسونامي كجزء من جدول أعماله؛

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند المعنون ''تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة، وأن يقدم تقريرا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٥.